

أمننة التغيرات المناخية: تحول في مفاهيم التهديد والاستجابة في النظام الدولي

of The Securitization of Climate Change: A Shift in the Concepts Threat and Response in the International System

Rania Khaldi

Faculty of Political Sciences and International
Relations- University of Algiers 03

Raniakhaldii8@gmail.com

رانيا خالدي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

Raniakhaldii8@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/09/24

تاريخ الاستلام: 2025/05/18

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

This study aims to analyze the transformation of climate change from an environmental issue to a security threat in international discourse, based on securitization theory. It focuses on the role of international actors and threat-framing discourses, and assesses the effectiveness of this shift in shaping international policies amid ethical and political challenges.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحول التغيرات المناخية من قضية بيئية إلى تهديد أمني في الخطاب الدولي، بالاستناد إلى نظرية الأمننة، مع التركيز على دور الفاعلين الدوليين والخطابات المؤطرة للتهديد، وتقييم فاعلية هذا التحول في توجيه السياسات الدولية في ظل تحديات أخلاقية وسياسية.

Keywords: Climate change; Securitization; Security discourse; Copenhagen School.

كلمات مفتاحية: التغيرات المناخية؛ الأمننة؛ الخطاب الأمني؛ مدرسة كوبنهاجن.

مقدمة:

خلال العقود الأخيرة، أصبح الاهتمام بظاهرة التغيرات المناخية يتجاوز النظرة البيئية والعلمية البحتة، ليأخذ أبعاداً أوسع ترتبط بالأمن القومي للدول، فقد تغير موقع هذه الظاهرة داخل الخطاب السياسي والأمني العالمي، لتصبح اليوم كتهديد شامل، يعيد تشكيل مفهوم ما يعتبر تهديداً، ويغير من الطريقة التي تستجيب بها الفواعل الدولية؛ هذا التحول يعكس بوضوح كيف أصبحت التغيرات المناخية تعامل كقضية أمنية في حد ذاتها، في ما يعرف بـ "الأمننة".

في هذا السياق، برزت نظرية الأمننة كإطار تحليلي مركزي لفهم كيفية جعل قضايا غير أمنية إلى مسائل أمنية عاجلة من خلال الخطاب-اللغة، حيث بحسب النظرية تعد اللغة والممارسات الخطابية أدوات أساسية في إعادة تشكيل أولويات الفاعلين الدوليين تجاه قضايا بعينها، مثل التغيرات المناخية؛ وبذلك، لم تعد مواجهة التغيرات المناخية حكراً على منطق التعاون البيئي أو التنمية المستدامة، بل أصبحت تقارب من خلال أدوات ومفردات أمنية، تستدعي أحيانا إجراءات استثنائية واستجابات ذات طابع عسكري أو سياسي حاد.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف ساهم تطور الخطاب المناخي في أمننة التغيرات المناخية، وما مدى فاعلية هذا التحول في تفسير الاستجابة الدولية لها؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي المفاهيم الأساسية لنظرية الأمننة، وكيف يمكن توظيفها لفهم أمننة التغيرات المناخية؟
- ما دور الفاعلين الدوليين والخطابات المناخية في تحويل التغيرات المناخية إلى تهديد أمني؟
- ما حدود فاعلية المقاربة الأمنية في التعامل مع التغير المناخي.

وكإجابة أولية عن الإشكال المطروح نفترض الآتي: لقد ساهم الخطاب المناخي في دفع التغيرات المناخية إلى مجال التهديدات الأمنية، ما أعاد توجيه

اهتمام الفاعلين الدوليين، لكن فعالية هذا التوجه لا تزال محل جدل.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى فهم نظرية الأمنة وتطبيقها على قضية التغيرات المناخية، لتحليل كيفية تحويلها إلى موضوع أمني على مستوى الخطاب والسياسات الدولية، كما نسعى إلى تقييم فاعلية هذا التحول في تفسير الاستجابة الدولية للتغيرات المناخية.

منهجياً، تنطلق الدراسة من نظرية الأمنة كما طورت في إطار مدرسة كوبنهاغن، والتي تشكل الإطار النظري الذي يوجه التحليل، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي لفهم خصائص الظاهرة ومكوناتها، إلى جانب توظيف بعض أدوات تحليل المضمون كمدخل مساعد لاستعراض الكيفية التي عالجت بها الأدبيات والدراسات السابقة مسألة أمنة التغير المناخي، بما يسمح برصد التحولات الخطابية والسياسية المرتبطة بها.

وعليه قسمنا الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية، هي: أولاً الإطار النظري لأمنة التغير المناخي، ثانياً ديناميكيات أمنة التغيرات المناخية، وأخيراً تقييم فعالية أمنة التغيرات المناخية في توجيه السياسات الدولية.

المبحث الأول: الإطار النظري لأمنة التغير المناخي.

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن تحولات عميقة، تجاوزت الأطر التقليدية التي كانت تحصره في القضايا العسكرية والنزاعات المسلحة، ليمتد إلى قضايا غير تقليدية مثل البيئة، الصحة، والهجرة، وفي هذا الصدد، برزت "نظرية الأمنة" كأداة تحليلية لفهم كيفية تحويل بعض القضايا إلى تهديدات أمنية عبر الخطاب، ويُعد التغير المناخي من أبرز القضايا التي خضعت لهذه المقاربة، حيث لم يعد يُنظر إليه فقط كظاهرة بيئية، بل بات يُصوّر كتهديد وجودي يتطلب استجابات استثنائية. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري الذي تقوم عليه الدراسة، من خلال عرض مفهوم نظرية الأمنة أولاً، ثم توضيح أثرها على ظاهرة التغيرات المناخية.

المطلب الأول: مفهوم نظرية الأمانة .

تبلور مفهوم الأمانة مع "أولي ويفر" Ole Wæver في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، من خلال مقاله الشهير "الأمانة ونزع الأمانة"، والذي قدّم فيه مقارنة جديدة لفهم الأمن، حيث تكمن الحجة الأساسية لنظرية الأمانة في أن الأمن يعتبر "فعلاً كلامياً" Illocutionary Speech Act¹، فيتحقق بمجرد النطق بكلمة "أمن"، ويتم بذلك إحداث تغيير معين، من خلال تصنيف قضية معينة على أنها مسألة أمنية؛ بهذا التصنيف تُحول إلى تهديد²، فعندما يعلن الفاعل المؤمن أن كائننا مرجعياً مهدد في وجوده، فإنه يبرر مطالبته باتخاذ إجراءات استثنائية لضمان بقاء هذا الكائن وحمايته. يؤدي هذا التصريح إلى نقل القضية من حيز السياسة التقليدية، القائمة على الحوار والآليات الديمقراطية، إلى مجال "سياسات الطوارئ"، حيث يتم التعامل مع المسألة بآليات استثنائية تتجاوز القواعد والإجراءات المعتادة؛ بناءً على ذلك، لم يعد مفهوم الأمن مرتبطاً بخطر موضوعي ثابت، بل أصبح قابلاً للتشكيل عبر الخطاب، وفقاً لما يحدده الفاعل المؤمن. وبهذا المعنى، يُعد الأمن بناءً اجتماعياً ناتجاً عن التفاعل التذاتاني³ بين الفاعلين، يعكس فهماً مشتركاً ومتغيراً تبعاً

1 تجدر الإشارة هنا إلى أن أولي ويفر استند في صياغة مفهوم الأمانة إلى أعمال الفيلسوف البريطاني "جون أوستن" John Austin، خاصة نظريته حول "الفعل الكلامي الإنجازي" التي طرحها في كتابه الشهير (1962) *How to Do Things with Words*، حيث أوضح أن التلطف بعبارة معينة لا يقتصر على نقل معلومات، بل يُعد في ذاته فعلاً يحدث تغييراً في الواقع؛ وقد استعان ويفر بهذه الفكرة ليبين أن تصنيف قضية ما كتهديد أمني يتم عبر الخطاب ذاته، لا من خلال طبيعة الخطر الموضوعية.

2 Rita Taureck, *Securitization theory and securitization studies*, Journal of International Studies and Development, United Kingdom, vol. 9, no.01, 2006, p 54.

3 تشير "التذاتانية"، إلى التفاعل الذي يحدث بين الأفراد أو الجماعات من خلال تبادل التجارب والمعاني المشتركة، وهو مفهوم مستمد من الفينومينولوجيا، حيث يركز على كيفية تشكّل المعاني والأفكار من خلال التفاعل الاجتماعي المتبادل وليس من خلال وعي فردي معزول.

للظروف والخطابات السائدة؛ هذا التصور يشكل جوهر الفهم الحديث للأمن في إطار نظرية الأمننة¹.

عند النظر في عملية الأمننة، نجد أنها تتطلب تفاعلاً معقداً بين عدة مكونات رئيسية، حيث تتداخل السياسة واللغة والتفاعل الاجتماعي من أجل تحويل قضية معينة إلى تهديد أمني يستدعي استجابة استثنائية، هذه العملية لا تتم بشكل عشوائي، بل تتبع آلية متكاملة تأخذ في الاعتبار دور الأطراف المختلفة التي تسهم في تعريف القضية كتهديد حيوي، مما يحولها من مجرد مسألة اجتماعية أو بيئية على سبيل المثال إلى تحدٍ يتطلب تدابير غير تقليدية. من خلال فهم هذه الآلية، يمكننا تحليل كيفية تعامل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين مع قضايا معينة، وتحديد السياقات التي يتم فيها استدعاء إجراءات الطوارئ؛ وفي سياق مدرسة كوبنهاغن، تقوم عملية الأمننة على مجموعة من العناصر الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها وهي²:

– **الموضوع المرجعي Referent Object**: هو الكيان الذي يحتاج إلى التأمين والدفاع عن بقاءه. إذا كانت الدولة هي الموضوع المرجعي التقليدي، فإن ذلك قد يشمل كيانات أخرى، وتعد أهمية تحديد هذا الموضوع عاملاً أساسياً في نجاح عملية الأمننة.

– **الفاعل المؤمن Securitizing Actor**: هو الشخص أو المجموعة المسؤولة عن تحديد التهديدات ورفع قضية الأمن للجمهور. يجب أن يكون هذا الفاعل ذا تأثير في المجتمع أو خبير في الموضوع، ويجب أن يتمتع بما يعرف بالكفاءة اللغوية لشرعية الطرح الأمني.

1 Ibid.

2 حسين بلخير، الأمن في العلاقات الدولية: المقاربات النظرية، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2024، ص 281-282.

- **التهديد Threat**: يجب أن يكون هناك تهديد يهدد بقاء الكيان المرجعي ليتم الأمنة. تحدد مدرسة كوبنهاغن نوعين من التهديدات: الموضوعية (الواقعية) والمبنية اجتماعياً، ويعد التمييز بينهما من أبرز التحديات.
 - **الفواعل الوظيفية Functional Actors**: هي الجهات التي تؤثر بشكل غير مباشر في عملية الأمنة. يتغير دورها حسب نطاق القضية المؤمنة.
 - **الجمهور Audience**: يجب أن يقبل الجمهور القضية كقضية أمنية ليتم اعتبارها "مؤمنة". لا يشترط أن يكون القبول رسمياً، فقد يكون بالقبول الصامت الذي يتيح للفاعلين المؤمنين استخدام وسائل استثنائية.
 - **فعل الكلام Speech Act**: استناداً إلى نظرية "جين أوستين"، تعتبر الأمنة فعلاً تواصلياً يهدف إلى دفع الجمهور للتصرف بناء على تصنيف القضية كقضية أمنية.
- وفي كتابهم المرجعي الموسوم بـ "الأمن: إطار جديد للتحليل" يعتمد كل من "باري بوزان" Barry Buzan و "أولي ويفر" Ole Wæver و "ياب دي فايلده" Jaap de Wilde، إلى ربط مفهوم الأمنة بشكل وثيق بالسياسات العامة للدولة، فالأمن، وفق منظورهم، لا يتعلق بجميع القضايا السياسية، بل يقتصر على تلك القضايا التي تنتزع من مسار العمل السياسي التقليدي لتُعامل معاملة استثنائية نظراً لما تحمله من طابع وجودي حساس؛ وتتم عملية الأمنة عبر نقل بعض القضايا من حيز النقاش السياسي العادي-الذي يتم عادة داخل المؤسسات الوطنية- إلى دائرة القضايا "الحساسة" التي تتطلب تدخلاً خاصاً قد يتم خارج الأطر المؤسسية والسياسية التقليدية؛ ويرى هؤلاء المنظرون أن الأمنة تمثل شكلاً أكثر حدة من التسييس¹.

1 عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية

للسياسات العامة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2011، ص 67.

وفي سياق توضيح هذا المسار المفاهيمي، يمكن تصور حركة القضايا ضمن سلسلة انتقالية تبدأ من مرحلة "عدم التسييس" Non-politicized، حيث تبقى القضايا بعيدة عن نطاق الاهتمام السياسي والنقاش المؤسسي. وفي مرحلة لاحقة، قد تنتقل بعض هذه القضايا إلى حالة "التسييس" Politicized، فتدخل إلى الأجندة السياسية ويتم التعامل معها عبر الأطر والمؤسسات الرسمية التقليدية. غير أن بعض القضايا، تحت ظروف معينة، قد تشهد تصعيداً نحو مرحلة "الأمننة" Securitized، حيث تُطرح باعتبارها تهديداً وجودياً يستدعي اتخاذ تدابير استثنائية تتجاوز الآليات السياسية المعتادة؛ ويمثل هذا الانتقال عملية ديناميكية معقدة، تتوقف على مدى قدرة الفاعلين الأمنيين على إقناع الجمهور بضرورة التعامل مع القضية بمنطق أمني خاص.

ومن أجل ضمان ألا يتحول كل موضوع إلى مسألة أمنية، حددت نظرية الأمننة معايير دقيقة لاعتبار عملية الأمننة ناجحة، إذ تقوم الأمننة الناجحة على ثلاث خطوات مترابطة هي: أولاً، تحديد التهديدات الوجودية، من خلال إظهار أن بقاء الكيان المرجعي مهدد بشكل مباشر، وثانياً، تفعيل الإجراءات الطارئة، بما يسمح بتجاوز القواعد الديمقراطية التقليدية واتخاذ تدابير استثنائية تحت مبرر حماية الوجود. وأخيراً، التأثير على العلاقات بين الوحدات، عبر كسر القيود والالتزامات المعتادة، مما يعيد تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية وفقاً لمنطق الطوارئ¹؛ وتشكل هذه الخطوات مجتمعة ضمانة منهجية تحول دون انفلات مفهوم الأمن ليشمل كافة القضايا بشكل غير منضبط، وتحافظ على تماسك نظرية الأمننة كأداة تحليلية تميز بين الحالات الاستثنائية والمجالات الطبيعية للسياسة العامة.

ورغم أهمية الإطار التحليلي الذي تقدمه نظرية الأمننة، إلا أن أولي ويفر انتقد بشدة التعامل مع القضايا بمصطلحات أمنية، معتبراً أن اللجوء إلى الأمن يعكس فشلاً في معالجة المشكلات عبر السياسة العادية. لذلك، دعا إلى تبني استراتيجية "نزع الأمننة" Desecuritization، لإعادة القضايا إلى المجال السياسي

1 Rita Taureck, Securitization theory, p54.

الديمقراطي، ومع ذلك، تبقى الأمنة ونزع الأمنة أفعالاً سياسية تُحلل بمعزل عن الموقف الشخصي للمنظر، مما يحفظ للطريقة طابعها التحليلي البحت¹. إلا أن عدداً من الباحثين رأوا أن النظرية تعاني من إشكالات أعمق تتجاوز الحلول المقترحة، مما أثار نقاشاً نقدياً واسعاً حولها، وقد توزعت هذه الانتقادات بين مآخذ منهجية وأخرى مفاهيمية، مما دفع إلى مراجعة النظرية من زوايا متعددة.

في هذا الصدد فقد كان العديد من الباحثين وجهوا انتقادات أخلاقية للنظرية، فقد حذر بعضهم، مثل "جيف هايسمانز" Jef Huysmans، من أن التحدث عن "الأمن" ذاته قد يسهم في تعزيز الأمنة، مما يلقي بمسؤولية أخلاقية على الباحثين، كما انتقدت "ريتا فلويد" Rita Floyd غياب البعد التحرري في النظرية، معتبرة أن الاكتفاء بتفضيل "نزع الأمنة" لا يرقى إلى مشروع معياري حقيقي يهدف إلى تحرير الأفراد من الهياكل التي تعيد إنتاج اللاأمن².

كذلك من الإسهامات البارزة في نقد مقاربة "الأمنة" لمدرسة كوبنهاغن، مداخلة "تيري بلزاك" Thierry Balzacq، حيث يرى أن اقتصار المقاربة على البعد الخطابي جعلها تغفل عن الأبعاد غير اللغوية المرتبطة بعملية الأمنة، ويركز بلزاك في نقده على نقطتين رئيسيتين، أولاهما أن اعتماد مدرسة كوبنهاغن على نظرية فعل الكلام أدى إلى تهميش الدور الحيوي للجمهور، نتيجة الخلط بين الأفعال التلقظية والإجرائية؛ وثانيتهما أن تداخل الرؤية ما بعد البنيوية مع تحليل الفعل الكلامي أسفر عن إغفال الفوارق المنهجية بين المقاربتين، مما طرح إشكالات تتعلق بكيفية معالجة ظاهرة الأمنة، ما أدى على التساؤل هل ينبغي النظر إليها من منظور الفعل التلقظي، أم الفعل العملي الإجرائي؟ وهل يُفترض التركيز على تحليل الخطاب نصياً أم ربطه بالسياق الاجتماعي والسياسي؟ في ضوء هذه الملاحظات، يرى "بلزاك" أن انشغال مدرسة كوبنهاغن بالفعل التلقظي على حساب السياق العملي أضعف قدرتها

1 Ibid.

2 Rita Floyd, Security and the Environment: Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, Cambridge University Press, UK, 2010, p 47.

على تفسير ديناميكيات الأمانة، ولا سيما تأثير الجمهور والسياقات المختلفة في تشكيل أو إعاقة عملية الأمانة¹.

وعلى الرغم من هذه النقائص المشار لها، فإنَّ إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تطوير مفهوم الأمانة أرسَتْ أساسًا فكريًا هامًا لدراسات لاحقة في حقل الأمن، خاصة تلك التي تبنت فكرة الطابع البنائي للتهديد والبعد التذاتاني للأمن، وتدرج هذه الدراسات أساسًا ضمن التيار الثالث في الدراسات الأمنية، الذي برز نتيجة لإضافاته المفاهيمية واختلافه المنهجي عن المقاربات التقليدية والمعاصرة²، وفي ظل هذه التحولات الفكرية، برز توجه متزايد نحو توسيع نطاق الأمن ليشمل قضايا مستجدة، لاسيما القضايا البيئية وعلى رأسها التغيرات المناخية، وقد أفضى هذا التوسع إلى مقارنة التغير المناخي كقضية أمنية، تستدعي أدوات تحليلية جديدة لفهم طبيعة التهديدات التي تطرحها، من هنا، تبرز أهمية الوقوف عند مفهوم "أمانة التغيرات المناخية"، باعتباره أحد التطبيقات البارزة لنظرية الأمانة في السياق البيئي، ومحاولة لفهم الكيفية التي تتحول بها الظواهر البيئية الطبيعية إلى قضايا أمنية مُستعجلة ضمن الخطاب الدولي، وهذا ما سنتطرق له المطلب القادم.

المطلب الثاني: مفهوم أمانة التغيرات المناخية.

باتت التغيرات المناخية تُشكّل في العقود الأخيرة أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي، ليس فقط لما تفرزه من اختلالات بيئية عميقة، وإنما لما تُحدثه من تداعيات تتجاوز الحدود الطبيعية لتتطال مجالات كالاقتصاد، الصحة، الهجرة، وحتى الأمن القومي والدولي؛ وفي هذا السياق، برز توجه أكاديمي وسياسي نحو "أمانة التغير المناخي"، أي إعادة تأطيره ضمن خطاب أمني يُعطي طابع التهديد الوجودي ويبرز الاستجابة الاستثنائية تجاهه، وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تحديد مفهوم التغيرات المناخية أولاً، ثم تحليل أمانتها.

1 حوسين بلخيرات، الأمن في العلاقات الدولية، ص 286.

2 إدريس عطية، دفاثر في الدراسات الأمنية الدولية: من المقاربة الكلاسيكية إلى الاتجاهات الجديدة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 115.

في البداية نهدف إلى بلورة تعريف واضح وشامل لهذه الظاهرة -أي التغيرات المناخية-، لفهم أبعادها المعقدة وتحديد آثارها على البيئة والمجتمعات، فوفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ UNFCCC عرفت التغيرات المناخية على أنها مجموعة التأثيرات الناتجة عن أنشطة الإنسان اللاعقلانية، و المستنزفة للمناخ، والتي تعد السبب الرئيسي في تغير المناخ، خاصة و أن هذه التغيرات ليست أحداثا عابرة، وإنما تحدث على مدى فترات زمنية معينة ومتكررة، لها تداعيات خطيرة على النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى صحة الإنسان ورفاهه¹؛ وتعرفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC بأنه "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية، الناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"؛ ولقد أثبت تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي أعلن في باريس في الثاني من فبراير عام 2007، أن الهيئة تحولت من مرحلة كشف التنبؤات وإلقاء التحذيرات إلى إعطاء الملاحظات على بداية وقوع ظاهرة التغير المناخي.

حيث أن تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يضيف خاصية دوام ظاهرة التغيرات المناخية، والتي ستدوم آثارها السلبية لأجيال وأجيال قادمة، حتى وإن كانت أسبابها آنية². تعرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO بأنه "تقلب ذو دلالة إحصائية إما في متوسط حالة المناخ أو في تقلباته لفترة طويلة، تصل عادة لعقود أو لفترات أطول، وقد ينجم عن عمليات داخلية طبيعية، أو عن طريق تأثير خارجي، أو تغيرات أنثروبولوجية ناتجة عن أنشطة بشرية ومسببة فيها في تركيب الغلاف الجوي أو في استخدام الأراضي³.

1 نغيسة قادري، وردة مهني، الأمن المناخي: دراسة تأصيلية في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 467.

2 حورية عماري، أثر تهديدات تغيرات المناخ على الأمن البيئي، أطروحة دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020، ص 33.

3 المرجع نفسه، ص 33.

ويعرف فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ GIEC فقد اعتبر التغيرات المناخية "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية، الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي". يضيف هذا التعريف خاصية استمرارية ظاهرة التغيرات المناخية، والتي وإن كانت أسبابها آنية إلا أن استمرار آثارها السلبية سيكون لأجيال وأجيال قادمة. وبعد سلسلة التقارير الصادرة عن هذه الهيئة، فقد توافقت الآراء العلمية بوضوح على أن تغير المناخ جلي ولا لبس فيه، وإن معظم التغيرات الملاحظة على مدى السنوات الخمسين الماضية ناجم بنسبة تفوق 90% عن الأنشطة البشرية¹. وبوجه عام يقصد بتغير المناخ، تلك التغيرات التي تحدث في حالات المناخ كالحرارة، البرودة، ومعدل التساقط وغيرها، والتي من شأنها أحداث آثار سلبية بمختلف الأنظمة البيئية والاقتصادية، وحتى السياسية بما تخلقه من صراعات².

مما سبق، نرى أن التعريفات السابقة تعرف التغيرات المناخية استنادا إلى الأسباب المؤدية لحدوث هذه الظاهرة، وعليه نرصد هاته الأسباب ونقسمها إلى أسباب طبيعية وأخرى بشرية، حيث:

أولاً- الأسباب الطبيعية: وهي أسباب متعددة نوجز أهمها في التالي:

(أ)- تغيرات معالم دوران الأرض والإشعاع الشمسي:

تدور الأرض حول نفسها بمحور منحرف عن المركز هذا الانحراف عن المحور ولو قليلا جدا، يؤدي إلى تغير كمية الإشعاع الشمسي التي تصل إلى الأرض، وبالتالي إلى إحداث تغيرات مناخية كبيرة. ويعتبر العالم الصربي Milutin

1 تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 05.

2 منى طواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2020، ص 353.

Milankovitch أول من وضع سنة 1920 نظريته القائلة بأن التغيرات المناخية للأرض للسنوات الأخيرة هي مرتبطة أيضا بتغيرات كمية الإشعاعات الشمسية المستقبلية من طرف الأرض، وعندما يتغير التأثير الإشعاعي، يستجيب النظام المناخي على فترات زمنية مختلفة.

ويتعلق طول فترة الاستجابة، بالاستطاعة الحرارية الكبيرة للمحيطات، وبالتعديل الديناميكي في صفائح الجليد. وهذا يعني أن الاستجابة لتغير ما قد تطول لآلاف السنين. إن أي تغيير في التوازن الإشعاعي للأرض، بما في ذلك زيادة الغازات الدفيئة أو المعلقة، سيغير الدورة الهيدرولوجية ودوران الجو والمحيطات، مؤثرا بذلك على نماذج الطقس، وعلى درجات الحرارة وكميات الهطول في المناطق المختلفة من العالم¹.

(ب) - البراكين:

تؤثر النشاطات البركانية بشكل واضح على الموازنة الطاقوية بين المناخ والأرض، حيث ينتج عن الانفجارات البركانية المهمة كميات معتبرة من المعلقة الهوائية والتي تشكل شاشة عاكسة للإشعاعات الشمسية تمنع وصولها للأرض، مما يؤدي إلى تخفيض درجة حرارة الأرض، ولفترة من الزمن كافية لتعديل امتصاص الأشعة الشمسية.

ويؤكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الرابع أن للنشاطات البركانية أثرا مهما في تخفيض درجة حرارة الأرض وليس الرفع منها². وبالتالي يعد النشاط البركاني عاملا مهما في الديناميكية المناخية، حيث يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات قصيرة المدى تتراوح بين البرودة المفاجئة إلى تغييرات في الأنماط المناخية الإقليمية والعالمية، مثل ثوران جبل بيناتوبو سنة 1991، الذي أدى إلى

1 تسعديت بوسبعين، أثار التغيرات المناخية، ص 07.

2 تسعديت بوسبعين، المرجع نفسه ص 07.

تغييرات مناخية ملحوظة، حيث شهد العالم انخفاضاً في درجات الحرارة بمعدل 0.5 درجة مئوية في السنوات التي تلت الثوران.

(ج) - ظاهرتي النينو والنانا:

تحدث ظاهرة "النينو" مرة من ثلاث إلى خمس سنوات، حيث ترتفع درجة حرارة سطح الماء بمعدل 1° إلى 5° في المحيط الهادي. ويؤدي هذا الارتفاع إلى توسع منطقة الضغط المنخفض في غرب المحيط، التي تتجه شرقاً نحو استراليا. يؤثر هذا على ارتفاع درجة حرارة الجو، وحدوث الأعاصير واتجاهها، وزيادة شدة العواصف المطرية في المنطقة. بينما ظاهرة "النانا" هي عكس ظاهرة النينو، حيث ترتبط بانخفاض درجة حرارة مياه المحيط الهادي.

وتشير توقعات وكالة الأرصاد الجوية WMO إلى تأثير ظاهرتي "النينو" و"النانا" لعامي 2024-2025 إلى تغييرات مناخية واسعة، إذ يتوقع أن تستمر ظاهرة النينو خلال فصل الشتاء، مما قد يسبب ارتفاع درجات الحرارة وجفافاً في جنوب الولايات المتحدة، وزيادة في هطول الأمطار في الشمال، خاصةً في مناطق البحيرات الكبرى وشمال غرب المحيط الهادئ. كما يتوقع الخبراء تقلبات حادة في جنوب شرق آسيا وأستراليا، حيث من المحتمل أن تعاني هذه المناطق من الجفاف ودرجات حرارة مرتفعة، وهو ما يؤثر على النظم البيئية والزراعة في هذه المناطق¹.

ثانياً - الأسباب البشرية: وتتمثل أساساً في:

(أ) - انبعاثات الغازات الضارة:

إن غاز ثاني أكسيد الكربون يعتبر أحد أهم الملوثات الرئيسية الناتجة عن الأنشطة البشرية المتمثلة في التقدم الصناعي والمصانع والوقود الأحفوري، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، بالإضافة لخطوط القل الجوي المدني والحربي التي تؤدي إلى

1 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، 11-9-2024، اطلع عليه يوم 25-03-2025،

<https://2u.pw/gnavs>

استمرار ارتفاع درجات الحرارة بالتالي حدوث تغيرات مناخية خطيرة، إذ تتباين النشاطات البشرية التي تزيد من غاز ثاني أكسيد الكربون والتي تنتج عالميا عن طريق مصادر الطاقة التقليدية؛ وعليه فإن العلماء يربطون بين استمرار انبعاث الغازات وبين تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة الأرض كظاهرة خطيرة تزيد من حجم التغيرات المناخية¹.

(ب) - الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية:

يترتب عن استخراج تكرير واستعمال الموارد الطبيعية -خاصة الغير متجددة مثل الوقود الأحفوري- انطلاق كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون التي تطرح في الجو وتغير من تركيب الغلاف الجوي، ما يؤدي إلى تنذب وبصفة مستمرة للمناخ؛ و الثورة الصناعية التي شهدها العالم في القرن الثامن عشر مرادفا للماكنة التي تعمل باستهلاك قدر كبير من الطاقة الأحفورية، ما أدى إلى ارتفاع تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 35% والذي يعتبر من أكثر الغازات احتفاظا بالحرارة في الجو، كما تزال هذه الكمية في تزايد مستمر يقدر ب4% كل سنة².

إنّ الإحاطة بكل العوامل البشرية المتسببة في تغير المناخ تأخذ حيزا كبيرا من البحث والدراسة، وأيضا لتداخلها وتأثير كل واحدة على الأخرى، وهذا ما يصعب علينا في هذه الدراسة، بالإضافة لما ذكرناه سابقا، نشير إلى مزيد من التدخلات البشرية مثل التجارب النووية، الحروب على الموارد، القضاء على المساحات الخضراء، وما لهذه التدخلات من آثار سلبية على البيئة والمناخ.

فمع تزايد هذه التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية وتأثيراتها على مختلف جوانب الحياة البشرية، أصبح من الواضح أن الظاهرة لم تعد مجرد قضية بيئية أو اقتصادية فحسب، بل انتقلت إلى دائرة الأمن الدولي، إذ بدأت هذه التغيرات تُعتبر

1 شهد أحمد فوزي الراوي، تأثير المشكلات البيئية على الأمن الدولي: التغيرات المناخية أنموذجاً، المركز الأكاديمي للنشر، مصر، 2023، ص 67-68.

2 تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية، ص 8-9.

تهديدًا وجوديًا يؤثر على استقرار الدول والمجتمعات، وهو ما دفع إلى إعادة تعريفها من خلال مفهوم أمانة التغيرات المناخية، "فقد أُعيد تصوير التغير المناخي الآن كتهديد للسلم والأمن الدوليين"¹.

ويُبين الباحث "أولي براون" Oli Brown -وهو خبير في الأمن وتغير المناخ- مع زمليه كل من "آن هاميل" Anne Hammill و"روبرت ماكليمان" Robert McLeman، في مقال لهم حول "تغير المناخ كتهديد أمني جديد" كيف بدأ الباحثون "في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بالكشف عن أدلة مثيرة للقلق بشأن التغير المناخي الناجم عن النشاط البشري، لم يُنظر إلى مشكلة "الاحتباس الحراري" الناشئة، من قبل صناع القرار إلا بوصفها قضية بيئية هامشية تُحال إلى وزارات البيئة؛ وبحلول التسعينيات، أصبحت نماذج المناخ أكثر تطورًا، وبدأت أنماط التغير المناخي الإقليمي الفعلية تُرصد على الأرض، وبدأ صناع القرار يدركون ضرورة إيجاد طرق لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ونظرًا لأن تحقيق ذلك يستلزم تغييرات جذرية في استخدام الوقود الأحفوري، فقد أصبح التغير المناخي سريعًا قضية اقتصادية وسياسة طاقة، إلا أن خطاب التغير المناخي قد شهد تحولًا آخر في السنوات الأخيرة"².

ويضيف "بروان" إلى أن تحوّل نظرة المؤسسات الأمنية، مثل البنتاغون، إلى التغير المناخي من مجرد "قضية بيئية" إلى ما عبّر عنه بـ "أمّ كل المشكلات الأمنية"، نظرًا لاحتماله التسبب بانهيارات بيئية تؤدي إلى موجات هجرة، ونزاعات مسلحة، وانعدام الأمن الغذائي والمائي؛ ويتضح أن هذا الخطاب لم يعد مقتصرًا على الغرب فقط، فقد وظّف قادة أفارقة المفهوم ذاته لتسليط الضوء على التفاوت المناخي

1 Oli Brown, Anne Hammill, and Robert McLeman, Climate Change as the "New" Security Threat: Implications for Africa, International Affairs, United Kingdom, vol. 83, no.6, 2007, p 1141, <https://www.jstor.org/stable/4541915>.

2 Ibid.

والمطالبة بالعدالة المناخية، وهو ما يعكس توسعاً في أطر الأمن نحو القضايا المناخية، ودخول فاعلين جدد في خطاب الأمن العالمي¹.

وقد قدم "مايكل برزوسكا" Michael Brzoska، تحليلًا نقديًا لخطاب أمنة التغير المناخي من خلال دراسته لأربع تقارير رئيسية نُشرت في عام 2007، صادرة عن مؤسسات بحثية وأمنية مختلفة، وهي: تقرير WBGU الصادر عن المجلس الاستشاري العلمي للحكومة الألمانية حول التغيرات البيئية العالمية، وتقرير منظمة International Alert، ودراسة CNA Corporation، وأخيرًا تقرير Center for a New American Security، ويوضح "برزوسكا" كيف أن هذه الدراسات، رغم اختلاف مفاهيمها للأمن (من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني)، تتقاطع في تصوير التغير المناخي بوصفه تهديدًا جيوساسيًا وأمنيًا متصاعدًا²، ويشير إلى أن هذا التأطير قد يسهم في حشد الانتباه السياسي، لكنه في المقابل يحمل خطر توجيه الاستجابات نحو أدوات أمنية تقليدية، بدلًا من تعزيز سياسات التكيف والتنمية المستدامة³.

مما سبق، يتضح أن بروز مفهوم أمنة التغيرات المناخية لم يكن نتيجة تطور معرفي فحسب، بل جاء استجابة لاعتبارات واقعية تتعلق بآثار الظاهرة على الاستقرار الإنساني والسياسي، فمن جهة، "أصبح من الواضح أن التغير المناخي المستقبلي سيزيد من تفاقم محركات النزاع القائمة بطريقة قد تعرقل التنمية في العديد من الدول"⁴، ومن جهة أخرى، فإنّ هذا التحول في المعالجة "جزء من عملية واضحة

1 Ibid, p 1142.

2 Michael Brzoska, The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security, Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace, Germany, 27, no. 3, 2009, p 139.

3 Ibid, p 143.

4 Brown, Hammill, and McLeman, Climate Change, p 1143.

تهدف إلى إضفاء شعور أكبر بالإلحاح على النقاش الدولي¹، وهو ما يعكس البعد السياسي الكامن خلف هذا التوجه الأمني، وبناءً عليه، يصبح من الضروري الوقوف عند الكيفية التي تم بها بناء هذا التهديد في الخطابات والممارسات الدولية، وهو ما سيشكل محور المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: ديناميكيات أمانة التغيرات المناخية.

بعد أن تم استعراض الأسس النظرية لمفهوم نظرية الأمانة وأمانة التغيرات المناخية تحديداً، ينتقل التحليل في هذا المبحث إلى دراسة الكيفيات التي تم بها تجسيد هذا المفهوم في الخطاب الدولي، إذ لم تبق فكرة الأمانة حبيسة الجدل المفاهيمي، بل تحولت إلى ممارسة سياسية ومؤسسية تقودها فواعل متعددة، كلٍ منها يسهم على درجات متفاوتة في بناء سردية "التهديد المناخي" وتبرير الاستجابات الاستثنائية تجاهه، وعليه، يتناول المطلب الأول دور أبرز الفاعلين الدوليين الذين تبناوا هذا الطرح الأمني، في حين يناقش المطلب الثاني أهم الآليات والأدوات التي فعلت هذا التوجه على أرض الواقع.

المطلب الأول: دور الفاعلين الدوليين في أمانة التغيرات المناخية.

لم يكن تشكّل تصور التغيرات المناخية كتهديد أمني مجرد تحوّل عفوي في الوعي الدولي، بل كان نتيجة تفاعلات معقدة بين خطابات رسمية، تقارير علمية، وتحركات سياسية صدرت عن جهات دولية ذات تأثير، ويبرز في هذا الإطار عدد من الفاعلين الرئيسيين الذين ساهموا في دفع قضية التغير المناخي من حقل البيئة "العلمي" إلى دائرة الأمن، عبر استخدامهم لخطابات، ومبادرات، ومواقف سياسية أضفت على الظاهرة طابعاً "استثنائياً"، وسيتناول هذا المطلب مساهمات كل من مجلس الأمن، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، في دفع عملية الأمانة، كلٌ بحسب أدواته ودوافعه السياسية والجيوستراتيجية.

1 Ibid, p 1144.

لقد شكل انعقاد أول جلسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة التغير المناخي في أبريل 2007، نقطة تحول جوهريّة نحو أمننة هذه الظاهرة، بمعنى إعادة تعريفها ليس فقط كمشكلة بيئية أو اقتصادية، بل كتهديد مباشر للسلام والأمن الدوليين، وخلال الجلسة، طرحت "مارغريت بيكيت" Margaret Beckett، وزيرة الخارجية البريطانية آنذاك، هذا الربط بوضوح عندما تساءلت: "ما الذي يشعل الحروب؟ الصراعات على المياه أو الصراعات على إنتاج الغذاء (...)" هناك تهديدات قليلة أخطر على اقتصادنا ولكن أيضا على السلام والأمن ذاتهما"¹؛ وقد عكس هذا الطرح توجهها نحو اعتبار التغير المناخي مسببا غير مباشر للصراعات، نتيجة لما يسببه من ندرة في الموارد وتفاقم للهشاشة الاجتماعية، ما يستدعي تدخلا من المؤسسات الأمنية متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن، إلا أن هذا التوجه لم يكن محل إجماع، فقد رفضت عدة دول -منها الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية- مناقشة قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية داخل مجلس الأمن، معتبرين أن المنتدى الأنسب لها هو الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، وليس جهازا معنيا بالأمن الجماعي؛ في المقابل، أيدت دول أوروبية وبعض الدول الجزرية هذا التوجه، معتبرين أن الوقاية أن الوقاية من الصراعات الناجمة عن التغير المناخي تقع ضمن صلاحيات المجلس²؛ رغم هذا التباين في المواقف، يظهر جليا كيف ساهم مجلس الأمن في إطلاق نقاش دولي حول البعد الأمني للمناخ، حتى وإن لم يتوصل إلى توافق كامل، مما ساعد على ترسيخ فكرة التغير المناخي كقضية أمنية -على مستوى الخطاب على الأقل- في الساحة الدولية.

إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، فعلى الرغم من أن تلك الجلسة التي عقدت في 2007 كانت لحظة لافطة في الخطاب الدولي، فإن دلالتها كانت رمزية أكثر منها مؤسسية، إذ لم يتجاوز أثره إعادة تأطير المناخ كقضية أمنية دون أن يترتب على

1 Angela Liberatore, Climate Change, Security and Peace: The Role of the European Union, Review of European Studies, Canada, vol. 5, no. 3, 2013, p 84.

2 Ibid.

ذلك تدخل فعلي أو صلاحيات تنفيذية جديدة "إدراج المناخ على جدول أعمال المجلس لم يؤدي إلى تحول جذري في الخطاب"¹، وبدلاً من تمكين المجلس من آليات لمعالجة مسببات التغير المناخي، بقي النقاش محصوراً في الاعتراف بخطرته، هذا ما يعكس حدود أمانة المناخ من خلال مجلس الأمن، فرغم مرور أكثر من عقد على ذلك الاجتماع، وتكرار مناقشة تغير المناخ بوصفه تهديداً أمنياً في جلسات لاحقة، فإن الواقع لم يشهد أي تحول مؤسسي فعلي في دور المجلس، مما يُبقي المناخ في دائرة الخطاب لا التنفيذ، وهذا ما سنتعرض إليه بتفصيل أكثر في دراسة دور باقي الفواعل وآليات وأدوات أمانة المناخ.

والى جانب الدور السياسي والأمني الذي أداه مجلس الأمن في دفع قضية المناخ إلى الواجهة الدولية، برزت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC كفاعل علمي محوري أسهم بشكل جوهري في بناء الإطار المعرفي الذي استندت إليه عمليات الأمانة، فقد لعبت الهيئة، من خلال تقاريرها التقييمية، دوراً أساسياً في تقديم التغير المناخي كظاهرة معقدة ذات آثار عابرة للحدود والقطاعات، ما مهد الطريق لإعادة تصنيفه ضمن التهديدات التي تستوجب استجابات استثنائية على المستويين الوطني والدولي.

وتُعرف الهيئة نفسها على أنها مؤسسة علمية دولية رائدة أنشئت سنة 1988 بمبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، بهدف تقديم تقييمات علمية موضوعية وشاملة حول الوضع الراهن لتغير المناخ، وآثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة، وتضم عضويتها حالياً 195 دولة، وتجتمع الهيئة بصفة دورية في جلسات عامة، يشارك فيها ممثلوا الحكومات لتحديد أولويات العمل، وانتخاب المكتب التنفيذي، واعتماد تقارير التقييم

1 Nicole Detraz and Michele M. Betsill, Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts, International Studies Perspectives, United Kingdom, 10, no. 3, 2009, p 311, <https://www.jstor.org/stable/44218603>

التي تعدّها فرق الخبراء؛ وبفضل طابعها العلمي والتعددّي، تُعدّ IPCC جهة مرجعية معترف بها في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، تسهم في توجيه السياسات المناخية العلمية، وتوفّر أساساً معرفياً لصنّاع القرار في مواجهتهم لتحديات التغيّر المناخي¹.

منذ انشائها، أصدرت IPCC سلسلة من تقارير التقييم، والتقارير الخاصة، والدراسات الفنية والمنهجية، التي أصبحت اليوم مراجع أساسية يُعتمد عليها على نطاق واسع من قبل صنّاع السياسات، والعلماء، والباحثين. وتعدّ تقارير التقييم الدورية للهيئة مساهمة علمية محورية في صياغة السياسات المناخية العالمية، إذ شكلت الأساس المعرفي الذي استندت إليه المفاوضات الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي مهد الطريق لاعتماد بروتوكول كيوتو، أما التقرير الثالث فقد نُشر سنة 2001، والرابع في 2007، بينما صدر التقرير الخامس عام 2014، وغيرها من التقارير التي تساهم في عقد مؤتمرات الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ².

وإذا كانت الهيئة الحكومية الدولية قد وفّرت الأساس العلمي والمرجعي لخطابات الأمننة المناخية، فإن الاتحاد الأوروبي مثّل أحد أبرز الفاعلين السياسيين الذين ترجموا هذا الأساس إلى سياسات عملية وخطابات مؤسساتية صريحة، فقد تبنى الاتحاد منذ بدايات القرن الحالي مقارنة واضحة تُدرج التغيرات المناخية ضمن أولويات أمنه الاستراتيجي، وهو ما يتجلى في وثائقه الرسمية، وبرامجه البيئية، وتصريحاته السياسية التي رسخت إدماج المناخ في أجندة الأمن الأوروبي.

تُعدّ مواجهة تغيّر المناخ من أبرز التحديات التي تواجه السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، لاسيما وأن الاتحاد يصنّف كثالث أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة عالمياً، بعد الصين والولايات المتحدة، حيث يساهم بنحو 12% من إجمالي الانبعاثات العالمية المسببة للاحتباس

1 About the IPCC, Intergovernmental Panel on Climate Change, accessed April 12, 2025, <https://www.ipcc.ch/about/>

2 حورية عماري، أثر تهديدات تغيرات المناخ، ص 131-132.

الحراري، وبناءً عليه، يضع الاتحاد الأوروبي نصب عينيه هدفًا يتمثل في تقليص هذه الانبعاثات إلى مستوى لا يؤدي إلى تغييرات مناخية كارثية أو غير طبيعية؛ ولتحقيق ذلك، يرى الاتحاد ضرورة حصر ارتفاع درجة حرارة الأرض ضمن درجتين مئويتين فقط، الأمر الذي يتطلب خفض انبعاثات الغازات على مستوى العالم إلى نصف المعدل بحلول عام 2050 مقارنة بما كانت عليه في عام 1990، ولمواجهة هذا التحدي، تبني الاتحاد الأوروبي إستراتيجية شاملة، تتمثل أساساً في: برنامج مكافحة المناخ، حزمة المناخ والطاقة وبرنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض¹.

وفي سياق هذا الالتزام المتصاعد بالتصدي لتغير المناخ، توسّع الاتحاد الأوروبي في إعادة تأطير الظاهرة بوصفها تهديداً ذو طبيعة أمنية تستوجب استجابة متعددة الأبعاد، وليس فقط إجراءات تقنية وتنظيمية؛ فمُنذ أواخر الثمانينيات، أدرج الاتحاد الأوروبي قضية التغير المناخي ضمن أولوياته السياسية، حيث أصدر أول بلاغ حول تأثير الغازات الدفيئة عام 1988، إلا أن التحول الواضح نحو الأمانة ظهر بشكل صريح في منتصف العقد الأول من الألفية، حيث بدأ الاتحاد يربط بوضوح بين التغير المناخي والسلام والامن الدوليين²؛ ويتمثل أحد أبرز معالم هذا التحول في التقرير المشترك لعام 2008 الصادر عن المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية، والذي وصف التغير المناخي بأنه "عامل مضاعف للتهديد"، التقرير حذر من أن المناخ قد يؤدي إلى نزاعات على الموارد، وهجرات واسعة، وعد استقرار سياسي، ما يهدد الأمنين الإقليمي والدولي³.

يتضح من تحليل توجهات الاتحاد الأوروبي أن مسار أمانة التغير المناخي لديه لم يكن مجرد تبني لخطاب أمني طارئ، بل نابع من رؤية استراتيجية طويلة

1 وهيبة كواشي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في الحوكمة الأمنية العالمية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، دار إلباء للنشر والتوزيع، 2024، ص 86-88.

2 Liberatore, Climate Change, Security and Peace, p 83.

3 Ibid, 85.

الأمد، جعلت منه أحد أبرز المساهمين في تحويل المناخ من مسألة بيئية إلى قضية أمنية عالمية.

بعد استعراض دور المؤسسات الدولية والإقليمية في أمننة التغيرات المناخية، يتعين التوقف عند فاعل دولي مهم في النظام الدولي، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط لكونها من أكبر المسببين لانبعاثات الغازات الدفيئة، بل أيضا لما لها من تأثير سياسي واقتصادي كبير، وعليه، فمن الضروري الإشارة لمواقفها واستراتيجياتها، باعتبارها مؤثر مباشر في صياغة أجندة الأمن المناخي العالمية.

إن قضية أمننة المناخ في الولايات المتحدة تشكل جزءا من نقاش أوسع ضمن "دراسات الأمن البيئي"¹، والتي شهدت توسعا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد التهديدات المرتبطة بتغير المناخ؛ ونظرا لتعدد المقاربات والزوايا التي تناولت هذا الموضوع، واتساع نطاق الأدبيات المتعلقة به، سنقتصر في هذا السياق على استعراض عام لأبرز ملامح أمننة المناخ في السياسة الأمريكية.

تشير بيانات مؤشر أداء تغير المناخ CCPI² إلى أن الولايات المتحدة، رغم أنها تمثل 4% فقط من سكان العالم، إلا أنها المسؤولة عن حوالي 20% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة منذ الثورة الصناعية، مما يجعلها الدولة الأكثر مسؤولية تاريخيا عن أزمة المناخ³؛ ومنه يمكن فهم مقارنة الولايات المتحدة لهذه

¹ لمزيد من الاطلاع ينظر على سبيل المثال:

— Rita Floyd, and Richard A. Matthew, eds, Environmental Security: Approaches and Issues, London: Routledge, 2013.

2 يقصد بـ CCPI مؤشر الأداء المناخي وهو اختصار لـ Climate Change Performance Index، وهو أداة تُستخدم لتقييم ومقارنة جهود الدول في مكافحة تغير المناخ.

3 Climate Change Performance Index (CCPI), Historical Responsibility for the Climate Crisis: The Roots of the Unfair Imbalance, October 30, 2024, accessed on April 14, 2025, <https://2u.pw/e10wR>

الظاهرة على أنها تمثل شكلا من أشكال الأمانة غير المعلنة، من خلال تطور السياسات الفيدرالية، دون أن تأخذ طابعا أمنيا صريحا وثابتا، فقد مثل قرار وكالة حماية البيئة EPA في عام 2009 نقطة تحول عندما أعلنت أن "انبعاثات الغازات الدفيئة تشكل خطرا على صحة الإنسان ورفاهيته"¹، وهو اعتراف رسمي بالطابع الخطير للمشكلة، مما يعكس مقاربة أمنية تجاه قضايا المناخ، رغم ذلك، ظلت هذه المقاربة عرضة للتقلب السياسي، فالتقدم في سياسة المناخ "كان يُحرز في عهد رئيس معين، ثم يتراجع في عهد من يخلفه"²، وأبرز مثال على ذلك هو انسحاب الرئيس "دونالد ترامب" Donald Trump من اتفاق باريس، ليعود إليها خلفه "جو بايدن" Joe Biden في 2021، لإعادة الانسحاب منها مره أخرى "ترامب" بعد عودته للبيت الأبيض يناير 2025؛ ورغم هذا التراجع، لا يمكن إغفال أن الحكومة الفيدرالية استثمرت "مليارات الدولارات في الطاقة النظيفة"³، ما يشير إلى استمرار بعض جوانب الأمانة في السياسات الأمريكية، ولو بشكل غير معلن، من خلال تبني أدوات تدخلية تستهدف الحد من المخاطر المستقبلية المرتبطة بالمناخ.

بناءً على ما سبق، يمكننا استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت قد ساهمت في ترسيخ خطاب أمانة التغير المناخي، فإن توجهاتها تبقى مرتبهة للتحولات السياسية الداخلية أكثر من الالتزامات المؤسسية الثابتة، مما يضعف جهود الأمانة على المستوى الداخلي.

في إطار تطبيق نظرية الأمانة على التغيرات المناخية، نجد ان الفاعلين الدوليين "الفاعل المؤمن"، قد نجحوا في وضع التغيرات المناخية في صلب القضايا الأمنية العالمية، مستندين إلى أدلة علمية تؤكد ارتباطها بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ومع ذلك، تطرح هذه العملية العديد من التساؤلات حول مدى

1 Dan Farber, 30 Years of U.S. Climate Policy, Legal Planet, accessed April 15, 2025, <https://2u.pw/nQdQd>

2 Ibid.

3 Ibid.

نجاح الأمننة في إحداث تغيير ملموس في السياسات العالمية، فهل فعلاً هناك استجابة حقيقية على أرض الواقع؟، بمعنى أنها نجحت في تأمين "الموضوع المرجعي"، أم أنها تبقى في نطاق "الخطاب"، وإلى أي مدى يتم تقبل هذه الأفكار من قبل "الجمهور"؟ كما أن النقاش حول فعالية هذه الخطابات يثير تساؤلات حول مدى قدرة الفاعلين الدوليين على استخدام أدوات وآليات فعالة في تعزيز هذا التحول الأمني، لذلك يتطلب الأمر دراسة أدوات وآليات أمننة التغيرات المناخية التي يستخدمها الفاعلون الدوليون لتحقيق استجابة منسجمة تجاه هذا التهديد البيئي المتزايد، وهو ما سنتناوله في المطلب القادم.

المطلب الثاني: أدوات وآليات أمننة التغيرات المناخية.

تتعدد آليات أمننة التغيرات المناخية بتعدد الأبعاد التي تمسها الظاهرة، إذ تتراوح بين أدوات قانونية ومؤسسية، وأخرى أمنية وعسكرية؛ وفي إطار نظرية الأمننة، لا يقتصر "الفاعل المؤمن" على الإجراءات الملموسة، بل يشمل أيضاً "الخطاب" بوصفه لإنتاج التهديد، كما رأينا سابقاً في خطابات مجلس الأمن التي ساهمت في إعادة تأطير التغير المناخي كقضية أمن دولي؛ وانطلاقاً من ذلك، يمكن حصر أبرز الآليات في مسارين رئيسيين: المسار القانوني، المتمثل في الاتفاقيات متعددة الأطراف، والمسار الأمني، الذي يظهر في تنامي التعاون العسكري في مواجهه آثار المناخ.

يمثل الإطار القانوني الدولي أحد أبرز أدوات التصدي لظاهرة التغير المناخي، وذلك من خلال اتفاقيات ملزمة أو شبه ملزمة تعكس توافقاً عالمياً حول خطورة الظاهرة، وإن لم تُصاغ دائماً بخطاب أمني مباشر، ورغم أن هذه الاتفاقيات تُصاغ غالباً بلغة قانونية ودبلوماسية، فإنها تسهم بصورة غير مباشرة في "أمننة التغير المناخي"، من خلال إعادة تأطيره كتهديد يتطلب تعبئة جماعية واستجابات تتجاوز الأدوات البيئية التقليدية، ويظهر ذلك بوضوح في الكيفية التي تُوظف بها بعض الدول والاتحادات الإقليمية هذه الأطر القانونية لتبرير تدخلات ذات طابع أمني أو استراتيجي، ويبرز ذلك بوضوح في النهج الذي "تبناه الاتحاد الأوروبي في

منطقة الساحل الإفريقي، حيث تم ربط التغير المناخي بالصراعات الإقليمية وتبرير تدخلات ذات طابع أمني وتنموي في آن واحد¹.

وفي هذا السياق، يُعد تبني الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام 1992 بمثابة المحطة التأسيسية في بناء إطار قانوني دولي لمواجهة الظاهرة، فقد أرست هذه الاتفاقية القواعد العامة للاعتراف بالتغير المناخي كقضية مشتركة للبشرية، ووضعت الآلية المؤسسية التي انطلقت منها ديناميات التفاوض المناخي لاحقاً، رغم أنها لم تعتمد خطاباً أمنياً مباشراً؛ وتُعنى هذه الاتفاقية بحماية النظام المناخي العالمي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، كما ورد في ديباجتها، وتتألف الاتفاقية من ديباجة و26 مادة بالإضافة إلى مرفقين، وقد حددت المادة الثانية الهدف الأساسي للاتفاقية، في حين تناولت المادة الثالثة المبادئ العامة التي ينبغي الالتزام بها لتحقيق هذا الهدف، أما المادة الرابعة، فقد نظمت الالتزامات الطوعية والمرنة، بما ينسجم مع الطابع العام للاتفاقية التي لا تفرض التزامات صارمة، بل تُركت التفاصيل والبنود الإلزامية للبروتوكولات التابعة لها².

وإذا كانت الاتفاقية الإطارية قد وضعت الأساس القانوني العام للتعاون الدولي في مواجهة التغير المناخي، فإن اتفاق باريس لعام 2015 مثل تطوراً نوعياً في هذا المسار، من خلال تبنيّه مقارنة أكثر شمولاً تدمج بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتفتح المجال أمام إدماج البعد الأمني في الخطاب المناخي، -ولو بشكل غير مباشر-، ويمثل هذا الاتفاق اتفاقاً عالمياً لمواجهة تغير المناخ باعتباره تهديداً عاجلاً وخطيراً للبشرية، وهو أول اتفاق يتم التوقيع عليه من قبل جميع الدول، حيث يتضمن هدفاً مشتركاً للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من 2°C، مع السعي لتحقيق 1.5°C، والعمل على تحقيق التوازن بين الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة البشرية وعمليات الامتصاص للمصارف في النصف

1 Reorienting the EU's Strategy in the Sahel, International Crisis Group, 30 January 2024, accessed on April 16, 2025, <https://2u.pw/6BWYr>

2 حورية عماري، أثر تهديدات تغيرات المناخ، ص 207.

الثاني من هذا القرن (ما يعني خفض الانبعاثات العالمية الصافية إلى الصفر بحلول عامي 2060-2080). كما يحدد الاتفاق آلية مراجعة ملزمة، تقتضي من الدول تقديم تقارير كل خمس سنوات حول تنفيذ مساهماتها المحددة طوعاً¹.

إلى جانب المسار القانوني، برز تدريجياً المسار الأمني كأحد أبرز آليات أمنة التغيرات المناخية، مدفوعاً بتزايد الوعي بخطورة التداعيات المناخية على الأمن القومي والاستقرار الإقليمي والدولي؛ فقد بدأت المؤسسات العسكرية والأمنية، خاصة في الدول الغربية، في إدماج الأبعاد المناخية ضمن استراتيجياتها وتحليلاتها المستقبلية، باعتبارها عوامل مفاقمة للنزاعات ومهددة للبنى التحتية الحيوية وموارد العيش الأساسية.

ويعد الجيش الأمريكي من أبرز النماذج التي جسدت هذا التحول الأمني في مقاربة التغير المناخي، حيث طور، على مدار نحو ربع قرن، إلى جانب الوكالات المرتبطة بالأمن القومي، فهما معمقا للمخاطر الجيوسياسية والعملياتية التي تفرضها الظاهرة. ففي الوقت الذي ظل فيه الجدل السياسي قائماً، لا سيما بين التيارات الشعبية، تعاملت المؤسسة العسكرية الأمريكية مع التغير المناخي باعتباره واقعاً ملموساً يفرز ظروفًا مناخية قاسية قد تقتضي إلى نشوب صراعات مستقبلية تعرف بـ"حروب المناخ". وقد عاينت وزارة الدفاع الأمريكية هذه المخاطر ميدانياً، من خلال تأثيراتها المباشرة على الجاهزية العملياتية، فعلى سبيل المثال، أدت درجات الحرارة المرتفعة التي تجاوزت 50 درجة مئوية في العراق إلى إصابة آلاف الجنود، كما تضررت عشرات القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم نتيجة الفيضانات والسيول. كل ذلك أسهم في إدراج التغير المناخي ضمن قضايا الأمن القومي والعسكري، واعتباره مصدر تهديد بالغ يتطلب استجابة استراتيجية. وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية "استراتيجية الجيش الأمريكي للتغير المناخي" عام 2022،

1 Raymond Cléménçon, The Two Sides of the Paris Climate Agreement: Dismal Failure or Historic Breakthrough?, Journal of Environment & Development, USA, vol. 25, no. 01, 2016, p 17.

والتي حذرت من تصاعد احتمالات اندلاع نزاعات مسلحة في المناطق التي تعاني من تفكك في الأنظمة الاجتماعية، وتفاقم عدم الاستقرار، وضعف الحكومات، وتدهور البنية التحتية والإنتاج الزراعي، نتيجة التأثيرات المناخية المتزايدة¹.

وفي السياق ذاته، يمثل حلف شمال الأطلسي NATO نموذجاً آخر على تصاعد الاهتمام المؤسسي الغربي بالأبعاد الأمنية للتغير المناخي، إذ واجه الحلف طيلة سنوات تحديات بيئية متفاقمة، مثل ارتفاع منسوب البحار، وتدهور الأراضي، والفيضانات، والتلوث، باعتبارها عوامل تهدد الاستقرار الإقليمي وقد تؤدي إلى أزمات إنسانية أو صراعات مسلحة. وقد سعى الناتو إلى إدماج هذه التحديات ضمن رؤيته الأمنية، من خلال حماية الإمدادات الحيوية، والتعامل مع بقايا الذخائر ومخلفات الحروب، وتعزيز قدرات الدول الشريكة؛ وفي عام 2021، اعتمد الحلف "خطة عمل بشأن تغير المناخ والأمن" لإدماج الاعتبارات المناخية في أعماله السياسية والعسكرية، تبعها في 2022 إصدار "المفهوم الاستراتيجي" الذي أكد ضرورة اضطلاع الناتو بدور مرجعي في فهم التداعيات الأمنية للتغير المناخي. وتوج هذا التوجه في "قمة فيلنيوس" عام 2023، بإطلاق "مركز التميز لتغير المناخ والأمن" في مونتريال، دعماً لهذا المسمى².

وهكذا، يتضح أن أمانة التغير المناخي لم تبقى في حيز الخطاب السياسي، بل تجسدت فعلياً في مسارات متعددة، سواء من خلال الاتفاقيات الدولية التي أُرست الأساس القانوني للتعاون في مجال المناخ، أو عبر السياسات الدفاعية التي اعتمدتها المؤسسات العسكرية، كما رأينا على سبيل المثال لا الحصر في حالة الجيش الأمريكي والناتو؛ ومع هذا الزخم المتزايد في إعادة تأطير المناخ كقضية أمنية، يبرز سؤال جوهري: إلى أي مدى نجحت هذه المقاربة في التأثير الفعلي على السياسات

1 خالد القضاوي، الأدوار الجديدة للجيش في سياق التحولات المناخية وتداعياتها الأمنية: البدان العربية نموذجاً، استشراف للدراسات المستقبلية، قطر، عدد 08، 2023، ص 107، متاح على الرابط: <https://istishraf.dohainstitute.org/ar/issue08/Pages/04.aspx>

2 المرجع نفسه، ص 111-112.

الدولية؟ وهذا ما سنحاول ملامسته في المبحث التالي من خلال تقييم فعالية أمننة التغير المناخي في توجيه السياسات الدولية.

المبحث الثالث: تقييم فعالية أمننة التغيرات المناخية في توجيه السياسات الدولية.
أعادت عملية أمننة التغيرات المناخية تشكيل النظرة العالمية للظاهرة، من قضية بيئية إلى تهديد أمني يُهدد الاستقرار القومي والدولي. وقد ساهم هذا التحول في إدراج المناخ ضمن أولويات الفواعل السياسية والعسكرية، وتحفيز سياسات واستراتيجيات جديدة. غير أن فعالية هذا التوجه تظل محل تساؤل، خاصة من حيث قدرته على تحقيق استجابات ملموسة تتجاوز الخطابات، وتراعي الأبعاد التنموية والعدالة المناخية؛ لذا، يسعى هذا المبحث إلى تقييم ما إذا كانت مقارنة الأمننة قد نجحت فعلاً في توجيه السياسات الدولية نحو معالجة أعمق وأكثر فاعلية للتغير المناخي، أم أنها كرّست اختزال الظاهرة في أطر أمنية ضيقة، بما قد يحدّ من استجابات عادلة وشاملة.

تثير أمننة التغيرات المناخية جدلاً واسعاً حول فعاليتها في توجيه السياسات الدولية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الخطاب الأمني الذي تُدرج ضمنه، والآثار المترتبة عليه على مستوى الفاعلين، والاستجابات، والأولويات البيئية، فعلى الرغم من أن هذه الأمننة تسعى إلى رفع مكانة التغير المناخي على أجندات صناع القرار من خلال تقديمه كتهديد وجودي يتطلب استجابات استثنائية، إلا أن ذلك لا يخلو من إشكاليات بنيوية وأخلاقية.

بمفهوم مدرسة كوبنهاغن، يُنظر للتغير المناخي كتهديد وجودي، بحيث يبرر نقله من ساحة النقاش السياسي إلى دائرة التدخل العاجل والاستثنائي، ما يؤدي إلى "نزع التسييس" De-politicization عن الظاهرة، غير أن هذا التصور يلقي اعتراضاً من قبل "تييري بالزك"، الذي يرى أن الأمننة لا تؤدي بالضرورة إلى إقصاء السياسة، بل قد تُكثفها في شكل ما يسميه بـ "سياسة الاستثناء"، بمعنى "سياسة

الاستثناء ترى حدود السياسة والأمن كمساحات متداخلة وقابلة للاختراق"¹، ففي هذا السياق، لا يُفهم الاستثناء كمجرد تجاوز للإجراءات الديمقراطية، بل كآلية لإعادة تشكيل الحيز العام، وصياغة أولويات جديدة، وحشد الفاعلين ضمن أطر خطابية تعيد دمج التغير المناخي في قلب السياسات بدلاً من تهميشه.

في السياق ذاته، يرى "مات ماك دونالد" Matt McDonald، أن التغير المناخي يمثل حالة نموذجية لتعدد الخطابات الأمنية، حيث تختلف التصورات حول ماهية التهديد وطبيعة الاستجابة، فبينما تركز بعض الخطابات على ارتباط التغير المناخي بالنزاعات والهجرة والأمن القومي، تُسلط أخرى الضوء على هشاشة الفئات الضعيفة²، مما ينتج عنه تنوع في السياسات، من عسكرة المناخ إلى تعزيز العدالة البيئية والتكيف المجتمعي، هذه التعددية في الخطابات تُظهر أن أمانة المناخ ليست عملية موحدة النتائج، بل تتفاوت في تأثيرها بحسب من يحدد التهديد ومن يمنح صلاحية الاستجابة له³.

رغم ذلك، لا تخلو هذه "الأمانة" من مخاطر ملموسة، كما تجادل "ريتا فلويد"، فتشير إلى احتمال إساءة استخدام الخطاب الأمني من قبل المؤسسات العسكرية والنخب غير الديمقراطية، بما يؤدي إلى عسكرة الاستجابة وتهميش الجوانب البيئية والإنسانية، كما تجلى ذلك في سياسات إدارة "كلينتون"، حيث استفادت وزارة الدفاع من خطاب التهديد أكثر من المواطنين، كما يؤدي تصوير المهاجرين والمجتمعات الفقيرة كتهديد إلى إعادة إنتاج أنماط من الإقصاء المنهج،

1 Thierry Balzacq, Securitization Theory: Past, Present, and Future, Polity, USA, vol. 51, no. 2, 2019, 343. <https://www.jstor.org/stable/48570942>

2 وهذا ما يُظهر الجدل القائم حول تبني الأمن المناخي، ومقاربة الأمن البيئي عموماً، كامتداد لمفهوم الأمن الإنساني، بعيداً عن المنظور التقليدي المرتبط بالأمن القومي، بما يضمن مقاربة أكثر شمولاً لحقوق الأفراد وكرامتهم.

3 Matt McDonald, Climate change and security: towards ecological security?, International Theory, United Kingdom, vol. 10, no. 2, 2018, 154

علاوة على ذلك، يؤدي التركيز الحصري على التغير المناخي إلى تهميش قضايا بيئية أخرى كفقدان التنوع البيولوجي، ما يعكس محدودية هذا الإطار الأمني¹.

إلى جانب البُعد المؤسسي، فإن منطق "الاستثناء" نفسه قد لا يكون غائبًا تمامًا كما يُظن، حيث ترى "فلويد" أن غياب الإجراءات الاستثنائية حاليًا لا يلغي منطق الاستثناء، بل يؤجله، فالنظر إلى التغير المناخي كأزمة مستقبلية يعوق تبني تدابير غير تقليدية خوفًا من التبعات السياسية، خاصة في السياق الغربي، إلا أن تسارع الأزمات المناخية، وصعود مقترحات مثل "الهندسة المناخية"²، قد يدفع في المستقبل نحو تفعيل استثناءات أكثر راديكالية تتجاوز القواعد الديمقراطية التقليدية³.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن فعالية أمنة التغيرات المناخية في توجيه السياسات الدولية تظل رهينة السياقات الخطابية والسياسية التي تُنتجها، فهي أداة مزدوجة، بمعنى قد تُسهم في تعزيز الوعي والتحرك العاجل، لكنها قد تتحول أيضًا إلى وسيلة للهيمنة والعسكرة والتهميش، ما يستدعي مساءلة مستمرة للفاعلين والدوافع الخفية في خطاب أمنة التغيرات المناخية.

الخاتمة:

شهدت التغيرات المناخية تحولًا في موقعها ضمن النظام الدولي، حيث انتقلت من كونها قضية بيئية إلى اعتبارها تهديدًا أمنيًا، وقد سعت هذه الدراسة إلى فهم هذا التحول من خلال توظيف نظرية الأمنة كإطار نظري، وتحليل ديناميكيات الخطاب المناخي في إنتاج التهديد، ورصد استجابات الفاعلين الدوليين ضمن هذا السياق، وعليه توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

1 Rita Floyd, and Richard Matthew, Environmental Security, p 283-284.

2 ويقصد بها مجموعة التقنيات المستخدمة لتعديل أو التلاعب في النظام المناخي للأرض بشكل متعمد، بهدف معالجة آثار التغير المناخي، مثل تقليل درجات الحرارة أو زيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وتعتبر موضوع مثير للجدل بسبب المخاطر المحتملة والتبعات غير المتوقعة التي قد تنجم عنها.

3 Ibid, p 282.

- شكل مفهوم الأمانة مدخلا تحليليا فعّالا لفهم كيفية بناء التهديدات المناخية، من خلال تفعيل آليات خطابية ومؤسسية تنقل الظاهرة من النقاش العادي إلى الاستجابة الاستثنائية.
 - ساهم إدراج التغيرات المناخية ضمن الخطاب الأمني في رفع مكانتها على أجندة السياسات الدولية، ما أدى إلى اعتراف أوسع بخطورتها وتعزيز الجهود الدولية للاستجابة لها.
 - لعبت الفاعلية الخطابية للمؤسسات الدولية والدول دورًا حاسمًا في دفع التغيرات المناخية نحو حقل الأمن، ما أفرز أشكالًا مختلفة من السياسات وفق طبيعة الجهات الفاعلة ومصالحها.
 - أظهرت مقارنة الأمانة قدرتها على تحفيز بعض الاستجابات الفورية، لكنها في المقابل تثير إشكاليات تتعلق بتهميش المقاربات التنموية والعدالة البيئية، وتغليب الحلول التقنية أو العسكرية.
 - تبقى فعالية أمانة التغير المناخي رهينة بتوازن الخطاب، إذ أن الإفراط في تأطير الظاهرة كتهديد أمني قد يُضعف فرص معالجة الظاهرة، ويقلص من إمكانيات التفاعل المجتمعي والديمقراطي معها.
- وكتوصيات نقترح الآتي:
- ضرورة موازنة الخطاب الأمني مع البعد البيئي والإنساني، لتفادي اختزال التغير المناخي في بعده التهديدي فقط، وتعزيز استجابات شاملة، ذات طابع وقائي طويل المدى.
 - تشجيع إشراك الفاعلين غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني والخبراء البيئيين، في صياغة السياسات المناخية، لضمان تعددية الخطابات وتنوع الاستجابات.

- تعزيز الشفافية والمساءلة في التعامل مع التغيرات المناخية، لتجنب عسكرة الظاهرة أو تهميش الفئات الضعيفة.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- إدريس عطية، دفاثر في الدراسات الأمنية الدولية: من المقاربة الكلاسيكية إلى الاتجاهات الجديدة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
- حوسين بلخيرات، الأمن في العلاقات الدولية: المقاربات النظرية، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2024.
- شهد أحمد فوزي الراوي، تأثير المشكلات البيئية على الأمن الدولي: التغيرات المناخية أنموذجاً، المركز الأكاديمي للنشر، مصر، 2023.
- وهبة كواشي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في الحوكمة الأمنية العالمية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، دار إلباء للنشر والتوزيع، 2024.

ثانياً- المقالات العلمية:

- خالد القضاوي، الأدوار الجديدة للجيش في سياق التحولات المناخية وتداعياتها الأمنية: البدان العربية نموذجاً، استشراف للدراسات المستقبلية، قطر، عدد 08، 2023.
- عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2011.
- منى طواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2020.

- نفيسة قادري، وردة مهني، الأمن المناخي: دراسة تأصيلية في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2024.

ثالثاً - الرسائل العلمية:

- تسعديت بوسبعين، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015.
- حورية عماري، أثار تهديدات تغيرات المناخ على الأمن البيئي، أطروحة دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020.

رابعاً - المواقع الالكترونية:

- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، 11-9-2024، اطلع عليه يوم <https://2u.pw/ghavs>، 2025-03-25

خامساً - المراجع باللغة الأجنبية:

1. Books:

- Rita Floyd, and Richard A. Matthew, eds, Environmental Security: Approaches and Issues, London: Routledge, 2013.
- Rita Floyd, Security and the Environment: Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, Cambridge University Press, UK, 2010.

2. Articles:

- Angela Liberatore, Climate Change, Security and Peace: The Role of the European Union, Review of European Studies, Canada, vol. 5, no. 3, 2013.
- Matt McDonald, Climate change and security: towards ecological security?, International Theory, United Kingdom, vol. 10, no. 2, 2018.

- Michael Brzoska, The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security, Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace, Germany, vol. 27, no. 3, 2009.
- Nicole Detraz and Michele M. Betsill, Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts, International Studies Perspectives, United Kingdom, vol. 10, no. 3, 2009.
- Oli Brown, Anne Hammill, and Robert McLeman, Climate Change as the "New" Security Threat: Implications for Africa, International Affairs, United Kingdom, vol. 83, no.6, 2007.
- Raymond Cléménçon, The Two Sides of the Paris Climate Agreement: Dismal Failure or Historic Breakthrough?, Journal of Environment & Development, USA, vol. 25, no. 01, 2016.
- Rita Taureck, Securitization theory and securitization studies, Journal of International Studies and Development, United Kingdom, vol. 9, no.01, 2006.
- Thierry Balzacq, Securitization Theory: Past, Present, and Future, Polity, USA, vol. 51, no. 2, 2019.

3. Websites:

- About the IPCC, Intergovernmental Panel on Climate Change, accessed on April 12, 2025, <https://www.ipcc.ch/about/>
- Climate Change Performance Index (CCPI), Historical Responsibility for the Climate Crisis: The Roots of the Unfair

Imbalance, October 30, 2024, accessed on April 14, 2025, <https://2u.pw/e10wR>

- Dan Farber, 30 Years of U.S. Climate Policy, Legal Planet, accessed April 15, 2025, <https://2u.pw/nQdQd>
- Reorienting the EU’s Strategy in the Sahel, International Crisis Group, 30 January 2024, accessed on April 16, 2025, <https://2u.pw/6BWYR>